3 رئيسا مجلسي الوزراء والشورى يزوران الغرفة

8 الأستاذ أنور جار الله عضو مجلس الإدارة: نتطلع من الحكومة خلق الشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص

10 لنعزز مسؤوليتنا الاجتماعية

14 القطاع الخاص مصدر تماسك اليمن اقتصادياً

15 هناء السماوي: أغلب الصفقات والمعاملات التجارية في بيئة الأعمال اليمنية ذكورية

18 أخلاقيات للتعامل التجاري

WWW.SCCIYE.ORG

فبراير - مارس - 2023

النشرة الاقتصادية

شهرية - تصدر عن الإدارة الإعلامية بالغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء

الغرفة التجارية الصناعية
Chamber of Commerce and industry
Capital Secretariat - أمانة العاصمة

20 صفحة

ميناء الحديدة .. شريان الحياة يعود

فلوسك
Floosak

في أي وقت وأي مكان يمكنك سحب حوالتك

إلى حسابك في فلوسك خلال لحظات

الأكوع موني Alakwaa Money
ويسترن يونيون
موني جرام
سمارت ورلد
الإمتياز
كويك
إتش بي فاست
الناصر
النجم
الحزمي
المميز
عامري كاش
المحيط
البرق
يمن إكسبرس
دادية

حمل التطبيق الآن
GET IT ON Google Play
Download on the App Store

الرقم المجاني: 8002424
خدمة العملاء: 778002424
www.floosak.net info@floosak.net

غرفة العاصمة تناقش مع (GIZ) تعزيز التعاون لتطوير خدمات القطاع الخاص

الإدارة الإعلامية/ خاص

ناقش مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء- برئاسة الأستاذ حسن محمد الكبوس رئيس المجلس يوم الأحد 5 /3 /2023م مع فريق منظمة التعاون الدولي الألماني GIZ بصنعاء- أوجه التعاون بين الغرفة والمنظمة والآفاق المستقبلية لهذا التعاون لمصلحة تعزيز أنشطة الغرفة وخدماتها التي تقدمها للقطاع الخاص بما يسهم في تحسين بيئة الأعمال واستدامة الأنشطة.

وخلال المناقشة التي عقدت بالغرفة -بحضور نائبي رئيس مجلس الإدارة الأستاذ محمد محمد صلاح والأستاذ محمد محمد شارب وعضوا مجلس الإدارة الدكتور محمد عبد الله الانسي والأستاذ أنور جار الله ومستشار الغرفة الشيخ توفيق الخامري والقائم بأعمال المدير العام الأستاذ عادل الخولاني ومدراء الإدارات- تم استعراض التقرير النهائي لتقييم البناء المؤسسي والحوكمة للغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء والذي تم إعداده من قبل خبراء متخصصين بدعم من GIZ فبراير 2023م حيث أوصى التقييم بأهمية ادخال نظام الـ ERP لربط العمليات الإدارية والمالية وفقا لنظام اليكتروني يتواكب مع مشروع الانتقال للغرفة الذكية والذي أطلقته الغرفة في فبراير 2021م.

كما تم إطلاع خبراء منظمة التعاون الدولي الألماني على استراتيجية الغرفة للأعوام -2023 2033م وأهدافها والخدمات والبرامج المبتكرة فيها لتعزيز أداء الغرفة خدمة للقطاع الخاص والتنمية الاقتصادية في بلادنا، وكذا المشاريع الحالية التي تستعد الغرفة لتنفيذها في إطار البناء المؤسسي والحوكمة والبرامج الموجهة للقطاع الخاص لتعزيز شراكتها مع أصحاب المصالح.

وفي ختام النقاش تم استعراض الخطوات التي قامت بها الغرفة في مجال بناء إدارة تقنية المعلومات قدمه المهندس فتحي العصري مدير إدارة تقنية شارحا خطة التطوير المستقبلية بما تتضمنه من إدارة تقنية وفنية لتعزيز بناء المعلومات والاستفادة منها في خدمة القطاع الخاص والأعضاء وفق أحدث التكنولوجيا.

وقد تم الاتفاق على تعزيز التعاون بين الغرفة ومنظمة التعاون الدولي الألماني GIZ في مجالات برامج ومشاريع خطتها الاستراتيجية والتي تتعلق بتحسين وتمكين بيئة الاعمال للقطاع الخاص واستدامة انشطته.

تدشين أنشطة مشروع الحوكمة 2023م

الإدارة الإعلامية/ خاص

أطلقت قيادة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء يوم 11 مارس مشروع الحوكمة للغرفة وفقا للاستراتيجية الجديدة 2033-2023م وباركت انطلاق أعمال وأنشطة التدريب في هذا المشروع الحيوي الهام .

وتضمن التدشين الذي قام به الأستاذ حسن محمد الكبوس رئيس مجلس الإدارة -وبحضور نائبي رئيس مجلس الإدارة الأستاذين محمد محمد صلاح ومحمد محمد شارب والدكتور محمد عبد الله الآنسي عضو مجلس الإدارة والشيخ توفيق الخامري مستشار الغرفة- الموافقة على بدء أعمال الأنشطة التدريبية المرافقة للمشروع حيث حضرت قيادة الغرفة الجلسة الأولى من الدورة التدريبية للقيادة العليا والتي ينفذها الدكتور حكيم الشميري الخبير الوطني في مجال الحوكمة والبناء الاستراتيجي.

وقد حضر التدشين وشارك في الدورة الأستاذ عادل محمد الخولاني القائم بأعمال المدير العام.

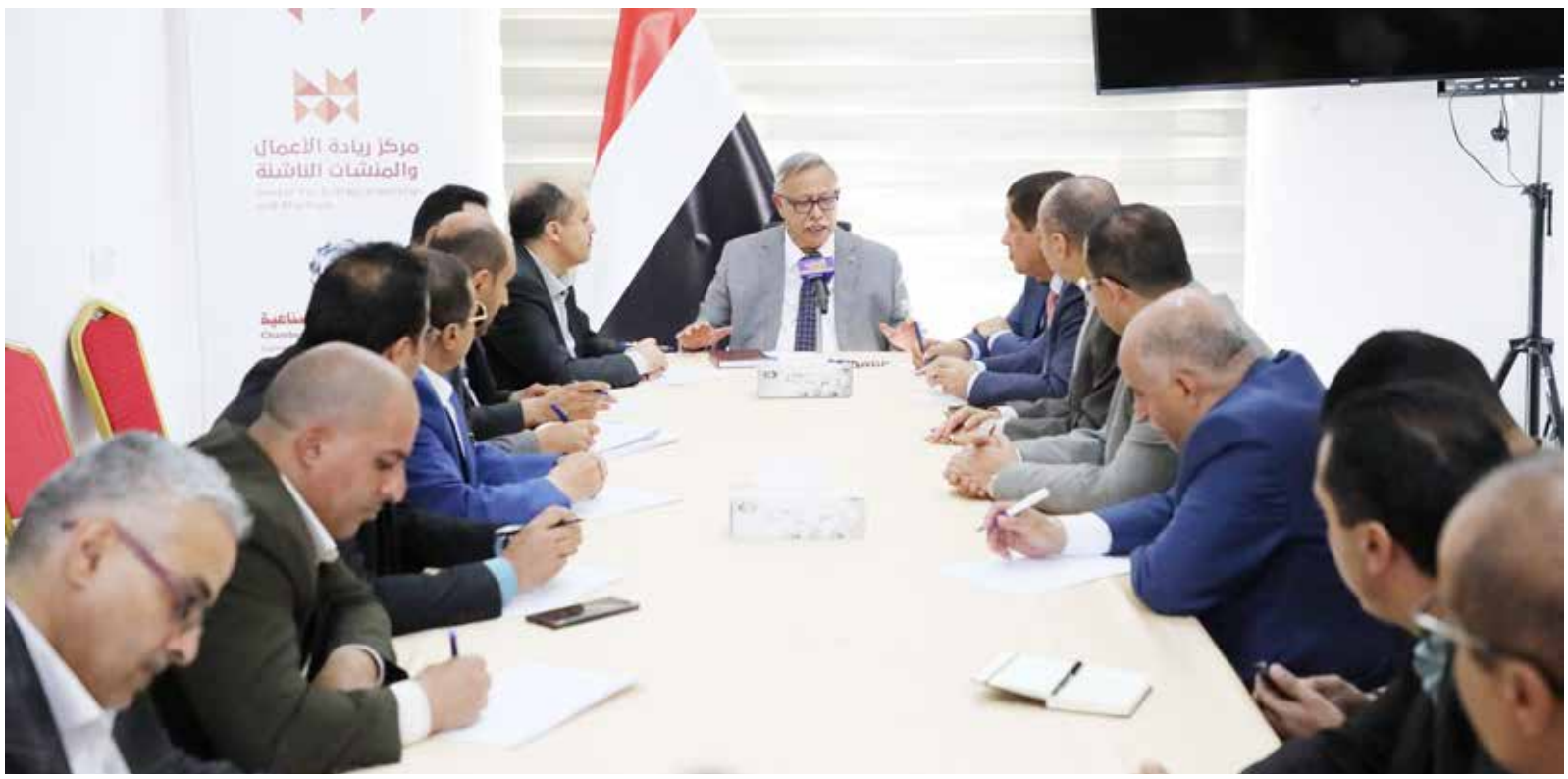

رئيسا مجلسي الوزراء والشورى يزوران الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة

دولة الدكتور عبد العزيز بن حبتور يعقد اجتماعاً مع القطاع الخاص لمناقشة الخارطة الاستهلاكية لشهر رمضان وآلية تدفق السلع

الإدارة الإعلامية / خاص (سبأ)

تشرفت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء يوم الأربعاء 21 فبراير 2023م بزيارة من قبل دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور عبد العزيز صالح بن حبتور والأستاذ محمد حسين العيدروس رئيس مجلس الشورى, حيث عقدا اجتماعا مع القطاع الخاص لمناقشة الخارطة الاستهلاكية للمواطنين في أمانة العاصمة والمحافظات خلال شهر رمضان المقبل بحضور الأستاذ حسن محمد الكبوس رئيس مجلس إدارة الغرفة ونائبيه الأستاذ محمد محمد شارب والأستاذ محمد محمد صلاح وعضوا مجلس الإدارة الدكتور محمد عبد الله الآنسي وأنور جار الله ومستشار الغرفة الشيخ توفيق الخامري وعدد من كبار رجال الأعمال وممثلي الشركات التجارية والصناعية ورؤساء القطاعات المتخصصة بالغرفة.

وخلال الاجتماع بالقطاع الخاص برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور عبدالعزيز صالح بن حبتور وبحضور أمين عام المجلس المحلي بأمانة العاصمة الأستاذ أمين محمد جمعان ونائب وزير الصناعة والتجارة الأستاذ أحمد محمد الشوتري والقائم بأعمال مدير عام الغرفة الأستاذ عادل محمد الخولاني وعدد من كبار مستوردي المواد الأساسية، تم استعراض السبل الكفيلة بالجوانب المتصلة بتعزيز عملية تدفق وانسياب البضائع الغذائية والاستهلاكية التي يزداد عليها الطلب خلال الشهر الكريم إضافة إلى لوازم العيد من الكساء وخلافه.

وتطرق الاجتماع إلى الاحتياجات المتصلة بمتطلبات الشهر الكريم وغيره من أشهر السنة كالأدوية والمتطلبات الأساسية وترجمة توجيهات القيادة بتهيئة كافة احتياجات المواطن الأساسية سيما خلال شهر رمضان كالتزام على الجهات الحكومية المعنية والقطاع الخاص.

ووقف الاجتماع أمام المسؤوليات المشتركة للجهات الحكومية المعنية والقطاع الخاص التجاري لضمان تعزيز واستقرار الوضع التمويني في مختلف الأسواق في أمانة العاصمة والمحافظات سواء خلال شهر رمضان الكريم أو في الأشهر الأخرى والتخفيف من معاناة المواطنين.

ونوه رئيس الوزراء بالعلاقات الطيبة القائمة بين الحكومة والقطاع التجاري خلال هذه الفترة الاستثنائية وأولوياتها المرتكزة على استقرار الوضع التمويني وتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

وأثنى على دور الغرفة التجارية بأمانة العاصمة ووقوفها طيلة ثمان سنوات إلى جانب المواطن .. وقال «يُحسب لهذا القطاع والعاملين فيه تفضيلهم العمل في صنعاء رغم الظرف الاستثنائي وخدمة مواطنيهم ليس في صنعاء فحسب بل في جميع المحافظات والمدن اليمنية وتحمل عبئ إيصال مختلف السلع إلى المدن والقرى».

وأوضح الدكتور بن حبتور أن الحكومة تعمل جاهدة على ترجمة توجيهات القيادة للحد من المشكلات البيروقراطية التي تؤثر على عملية التدفق السلس لمختلف البضائع، سيما المواد الغذائية والدوائية.

وجدد التأكيد على أن نصوص الدستور والقانون تؤكد على نحو جلي أن الدولة بمؤسساتها الرسمية المختصة معنية بحماية الحركة الاقتصادية ومحورها الرئيسي القطاع الخاص حماية كاملة وتشجيعه على تنفيذ مهامه التجارية والاستثمارية والصناعية وغيرها من الأنشطة.

ولفت رئيس الوزراء إلى أن القطاع الخاص ملزم بتطبيق الإجراءات القانونية المنظمة لنشاطه والموضحة لحقوقه وواجباته بما في ذلك عدم الاحتكار، كما أن الحكومة بمختلف جهاتها الرسمية معنية بتسهيل نشاطه ودعمه بما يعزز من دوره في خدمة الوطن.

وكان الأستاذ حسن محمد الكبوس رئيس الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء قد رحب بزيارة دولة رئيس مجلس الوزراء للغرفة ولقائه بالقطاع الخاص, مؤكدا حرص الغرفة على حشد القطاع الخاص لتعزيز نشاطه بما يسهم في تنمية الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل للشباب.

> **تطرق الاجتماع إلى الاحتياجات المتصلة بمتطلبات الشهر الكريم وغيره من أشهر السنة كالأدوية والمتطلبات الأساسية وترجمة توجيهات القيادة بتهيئة كافة احتياجات المواطن الأساسية سيما خلال شهر رمضان كالتزام على الجهات الحكومية المعنية والقطاع الخاص.**

وأكد أن مبادرة الحكومة وإشراف دولة رئيس مجلس الوزراء على دعم القطاع الخاص هي تاج على رؤوس جميع أنشطة القطاع الخاص, والقطاع الخاص مسرور بهذا التوجه وسوف يتلقاها بكل ترحاب ويعمل بنشاط واجتهاد لتحقيق التنمية الاقتصادية في بلادنا.

وأكد حرص القطاع الخاص على تلبية الاحتياجات التموينية للسوق خلال شهر رمضان المبارك, وان الشركات تعمل ليل نهار لتعزيز الإمدادات من كل السلع, داعيا الحكومة وكافة الوزارات المعنية لتسهيل الإفراجات عن البضائع في منافذ الرقابة والتي تعرضت للتأخير بسبب التأثيرات السلبية الناجمة عن رفع الدولار الجمركي في عدن والتي أثرت على مستوى تدفق السلع وتؤدي لاختناقات في الإمدادات.

كما أكد موقف القطاع الخاص الحريص على فتح ميناء الحديدة أمام الحاويات والبضائع وقال: نأمل أن يتم هذا الفتح قريبا لأنه موضوع إنساني يسهم في انخفاض تكلفة السلع على المواطنين وتقل التكاليف على القطاع الخاص.

من جانبه أفاد الأستاذ احمد الشوتري نائب وزير الصناعة والتجارة أن الوزارة ستقوم بكل الإجراءات لتسهيل تدفق السلع وانسيابها للأسواق بما يحقق الاستقرار التمويني في شهر رمضان المبارك.

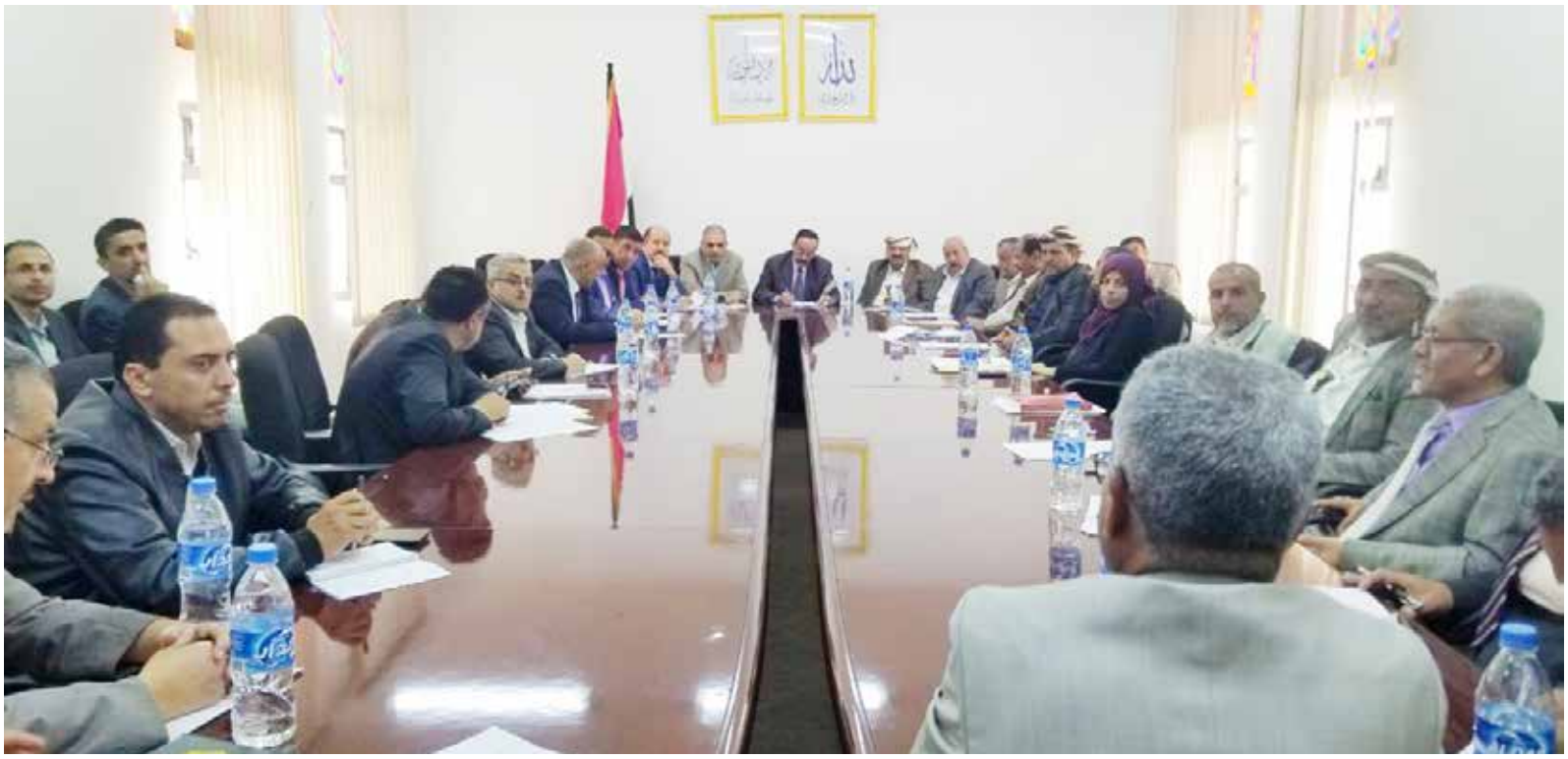

الغرفة لمجلس الشورى: القطاع الخاص يعمل جاهداً لاستقرار السوق

الإدارة الإعلامية / خاص

أطلع الأستاذ حسن محمد الكبوس رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء اليوم مجلس الشورى على الجهود التي تقوم بها الغرفة في الموضوعات المتعلقة باستقرار اسعار المواد الغذائية والاستقرار التمويني في الأسواق.

وخلال الاجتماع الموسع الذي عقد بالمجلس بحضور الأستاذ محمد محمد صلاح نائب رئيس مجلس الإدارة والدكتور محمد عبد الله الانسي عضو مجلس الإدارة وممثلين من بعض شركات القطاع الخاص أشاد الأستاذ محمد حسين العيدروس رئيس مجلس الشوري بالجهود التي تقوم بها الغرفة واعضائها لتوفير الامدادات السلعية للسوق والمحافظة على الاستقرار والثبات السعري، مناشد الحكومة على تذليل الصعوبات وتقديم التسهيلات للقطاع الخاص لاستمرار أنشطته والقيام بدوره في تموين الاسوق واستقرار الأسعار.

وكان الأستاذ حسن محمد الكبوس قد قدم شرحا لرئيس مجلس الشورى ونائبية وأعضاء اللجنة الاقتصادية والمالية بالمجلس حول الجهود المبذولة من قبل شركات وتجار القطاع الخاص للمحافظة على استدامة أنشطة الامدادات للسوق وما ترتب عليه من استقرار سعري مناسب، لافتا الى ان الأسعار ستنخفض بشكل اكبر عندما تتوفر السلع للسوق عبر ميناء الحديدة متوقعا أن تنخفض بنسبة تصل ل30% من التكلفة الحالية.

منوها إلى أن القطاع الخاص وفر كل الاحتياجات الخاصة بالمستهلكين لشهر رمضان المبارك وأن السوق مستقرة ولاتعاني أي شحة تذكر، داعيا الجهات الحكومية لحل الإشكاليات التي فرضتها الإجراءات غير القانونية المترتبة على رفع الدولار الجمركي في عدن ومنح التسهيلات للإفراجات عن البضائع في جمارك الرقابة الجمركية.

بدوره استعرض الأستاذ محمد محمد صلاح نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة الخطوات التي قامت به الغرفة في حشد أعضائها لتخفيض الأسعار وإقامة المعارض التجارية في العاصمة صنعاء والمحافظات وما يتكبده القطاع الخاص من معاناة من الرسوم والاتاوات غير القانونية من الكثير من الجهات والذي يترتب عليه زيادة التكلفة على السلع وتوثر على مستوى معيشة الناس.

أما الدكتور محمد عبد الله الانسي فقد أشار الى أهمية منح القطاع الخاص التسهيلات والحوافز لتشجيعه على الاستثمار وتحفيز الاستثمارات اليمنية في الخارج للعودة لوطنها، منوها على وجه السرعة بحالة المصانع المحلية ومعاناتها في مجال المواد الأولية والمعوقات التي تواجهها من بعض الجهات الحكومية والتي أدت لتوقفها خصوصا في مجال الادوية مما يؤثر على السوق والعمالة وصورة الاستثمار ككل .

وقد تم في الاجتماع الذي حضره نائب وزير الصناعة والتجارة الأستاذ احمد الشوتري ومسئولين من الوزارة التأكيد على التعاون والشراكة بين الغرفة التجارية ووزارة الصناعة والتجارة وتأكيد أهمية اضطلاع اللجنة الاقتصادية العليا بدورها في وضع الحلول العملية والعاجلة لتوفير شركات شحن لإيصال البضائع إلى ميناء الحديدة.

ولفت المجتمعون إلى أهمية تسهيل الإجراءات على التجار وسرعة إنجاز التراخيص التجارية وتطبيق القوانين فيما يتعلق بالضرائب والجمارك والزكاة للوصول إلى شراكة حقيقية مع القطاع الخاص وينعكس إيجابيا على المواطن.

وشددوا على تشجيع المنتجات المحلية سيما الزراعية منها ودعم المشاريع الصناعية الصغيرة والابتكارية لما لذلك من أهمية في رفد الاقتصاد الوطني وتخفيف فاتورة الاستيراد.

تعميم لتجديد ضمانات العاملين بالقطاع الخاص والعام والمختلط للعام ٢٠٢٣م

حرصا من الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء على سلامة إجراءات التوظيف للكادر الإداري والوظيفي بمؤسسات القطاع الخاص والعام والمختلط وبما يكفل الحفاظ على الجوانب المالية والإدارية ويحفظ الممتلكات الخاصة والعامة من الضياع والتلاعب أو التقصير ،وبما يؤكد استمرارية الضمان التجاري على الموظف من عدمه.

فإنها تدعو كافة البيوت التجارية والصناعية والخدمية والهيئات والمنظمات والمؤسسات الخاصة والمختلطة والعامة لتجديد الضمانات والتعهدات المالية والإدارية للعاملين لديهم للعام 2023م.

كما تهيب بهم تجديد الاشتراكات لعضوية الغرفة وتحديث بيانات عضويتهم أيضا.

الغرفة التجارية الصناعية
Chamber of Commerce and industry
Capital Secretariat - أمانة العاصمة

الغرفة تشكل اللجنة القانونية من المستشارين القانونيين في البيوت وكبار الشركات التجارية الصناعية

كتب / أحمد الطيار

شكلت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء لجنة قانونية خاصة مكونة من أحدى عشر شخصية قانونية تمثل الشركات والبيوت التجارية والصناعية من أعضاء الغرفة وحددت مهامها.

وقضى القرار الذي أصدره الأستاذ حسن محمد الكبوس رئيس مجلس إدارة الغرفة وحمل الرقم (11) بشأن إنشاء اللجنة القانونية بأن يكون من مهام اللجنة الاشراف على القضايا والمسائل القانونية التي تخص القطاع التجاري والصناعي وإبداء الرأي القانوني حولها مع إعداد الدراسات والقوانين التي تهم القطاع التجاري والصناعي، كما أن من مهامها أيضا صياغة الاتفاقات والعقود وغيرها من الوثائق القانونية لضمان الحقوق القانونية الكاملة للغرفة التجارية، ومن مهامها أيضا استقبال الشكاوى القانونية من القطاع التجاري والصناعي ومعالجتها واعداد وصياغة المخاطبات القانونية ومخاطبة الجهات ذات العلاقة وتقديم المشورة القانونية لجلس إدارة الغرفة والإدارة التنفيذية بها.

يذكر ان اللجنة يرأسها الأستاذ الدكتور محمد عبد الملك المحبشي مستشار الغرفة القانوني وعضوية كل من الدكتور محمد احمد سيف بني غازي والدكتور عبد الملك الكامل والأستاذ عبد الله الموشكي والأستاذ محمد حزام الشرجبي والأستاذ أحمد بن أحمد الغراسي والأستاذ احمد عقلان الشيباني والأستاذ ناصر الشعبي والأستاذ محمد نايف مكرم والأستاذ صالح الباكري.

وعلى مدى شهري فبراير ومارس 2023 عقدت اللجنة ثلاثة اجتماعات برئاسة الأستاذ حسن محمد الكبوس رئيس مجلس إدارة الغرفة حيث استعرضت العديد من المواضيع القانونية المهمة المتعلقة بالقطاع الخاص وناقشتها وبرز على رأس تلك المواضيع شكاوى القطاع التجاري تجاه فرض متطلبات تعسفية وسياسات غير قانونية وغير واقعية ووضعتها في مصفوفة تمهيدا لرفعها للجهات المعنية في الدولة لحلها وفقا لنصوص القانون وروح الدستور.

وكاهتمام من الغرفة باجتماعات اللجنة ونشاطها شارك جميع اجتماعاتها نائبا رئيس مجلس الإدارة الأستاذ محمد محمد صلاح والأستاذ محمد محمد شارب والدكتور محمد عبد الله الانسي والأستاذ أنور جار الله عضوا مجلس إدارة الغرفة والأستاذ عادل محمد الخولاني القائم بأعمال المدير العام.

كما انتجت اللجنة مجموعة من التقارير منها تقريرا عن الأثار الاقتصادية للإجراءات غير القانونية التي تقوم بها بعض الوزارات حيال التدخل في حرية السوق وتقرير عن المواد القانونية المتعلقة بالتجارة والتي حددتها القوانين المتعلقة بالتجارة والاستثمار وبيئة الأعمال.

كما استعرضت النصوص القانونية التي حددت آلية السوق وحرية المنافسة وحماية المستهلك وإجراءاتهما إضافة لورقتي عمل قدمهما الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية عن الاثار الاقتصادية للإجراءات غير القانونية لبيئة الأعمال، وقد قامت اللجنة باستقبال شكاوى القطاع التجاري تجاه فرض متطلبات تعسفية وسياسات غير قانونية وغير واقعية ووضعتها في مصفوفة جاهزة للتخاطب بها مع الجهات المعنية في الدولة لحلها وفقا لنصوص القانون وروح الدستور وأكدت في كل اجتماعاتها على دور القانون في حماية كلا من النشاط الاقتصادي وكذا المستهلك في بلادنا بما يكفل تحقيق الأسس الاقتصادية كما جاء في الدستور.

الغرفة تدعو لتعزيز الزراعة التعاقدية مع القطاع الخاص

الإدارة الإعلامية /خاص

الإدارة الإعلامية /خاص

دعت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء إلى تعزيز الشراكة والتعاون بين القطاع الخاص والجهات المختصة في بلادنا لتوسيع الزراعة التعاقدية وفتح مجالاتها لتشمل منتجات ومناطق جديدة.

وأكد الأستاذ عادل محمد الخولاني القائم بأعمال مدير عام الغرفة -خلال مشاركته في ورشة العمل حول دراسة سلسلة القيمة للبطاطس والعدس والتي نظمتها مؤسسة القيادات الشابة حول الفرص بقاع جهران بمحافظة ذمار يوم 28 فبراير 2023م- اهتمام الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء بنشر ثقافة سلاسل القيم للمنتجات بين القطاع الخاص باعتبار سلاسل القيم أنشطة استثمارية ونشاطات تدر قيمة مضافة على السلع وتقود لتوفير فرص عمل جديدة في كل مرحلة الأمر الذي يعزز نمو أنشطة الاقتصاد الوطني.

ودعا لإقامة تعاون مشترك بين القطاع الخاص والهيئات الحكومية والمراكز البحثية العلمية يشمل أيضا مجال الزراعة التعاقدية بحيث تتضمن جميع المحاصيل الزراعية وعلى رأسها البطاطس والعدس وستقوم الغرفة التجارية بالتنسيق لهذه الأنشطة وحشد القطاع الخاص للاستثمار فيها.

وقال «إيمانا من الغرفة بأهمية الأنشطة الزراعية كمحرك أساسي للاقتصاد الوطني بادرنا بإنشاء قطاع المستلزمات وتجار المواد الزراعية وهذا القطاع نعول عليه على المساهمة في الاستفادة من برامج سلاسل القيم لكل منتج ومحصول اقتصادي في بلادنا.

ولفت لأهمية إيلاء مسألة التصدير لمنتج البطاطس كقيمة إضافية لسلاسل الفوائد في زراعة هذا المحصول, حيث سيكون المردود الاقتصادي كبيرا جدا نظرا للطلب من الأسواق الخارجية القريبة من بلادنا.

ودعا لمنح المزايا والتسهيلات وتشجيع الاستثمارات للقطاع الخاص في مجال الزراعة التعاقدية وسلاسل القيمة للعديد من المنتجات الزراعية ذات القيمة التنافسية.

الغرفة تشارك في الحلقة النقاشية حول الانعكاسات الاقتصادية لمشروع قانون منع التعاملات الربوية

الإدارة الإعلامية/خاص

شاركت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء مع الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية وجمعية البنوك في حلقة نقاشية حول الانعكاسات الاقتصادية لمشروع قانون منع التعاملات الربوية.

وخلال المناقشة -التي أقيمت في 7 مارس 2023م- أكد الأستاذ محمد محمد صلاح نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة أن المشروع بصورته الحالية ستكون له آثار وانعكاسات اقتصادية كبيرة على القطاع الخاص والقطاع المصرفي والقطاع الاقتصادي بشكل عام, مطالبا الجميع بضرورة التواصل مع الجهات العليا لشرح وجهة نظر القطاع المصرفي والتجاري من الآثار المترتبة في حال اعتماد وإقرار هذا المشروع.

وشدد على ضرورة العمل في إطار موحد لتقديم رؤية واضحة ومتكاملة للجنة المالية في مجلس النواب حتى تكون في الصورة ويكون لديها تصور كامل من جميع الجوانب.

وتم التأكيد من قبل المشاركين في اللقاء على ضرورة أن يأخذ المشروع الوقت الكافي للدراسة من قبل المختصين والقانونيين ورجال الاقتصاد ومعرفة الانعكاسات والآثار الاقتصادية وكذا إجراء دراسة بحثية متعمقة تطرح الآثار الحقيقية والعمل على تقديم المقترحات والحلول، وطرح البدائل القوية بما فيه تحقيق كافة المصالح للقطاعات المختلفة، سواء القطاع المصرفي أو القطاع التجاري وبما يحقق توجه البلاد نحو تحقيق الاستقرار والاقتصاد الحقيقي.

وطالبوا بتنفيذ التوصيات التي خرجت بها حلقة النقاش التي نظمتها وزارة العدل بالتعاون مع الغرفة التجارية الصناعية في الأمانة والتي شملت الكثير من الإيضاحات حول المشروع.

1286 عضواً جديداً ينضمون للغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء في 2022م

الإدارة الإعلامية / خاص

كشفت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء أن عدد الأعضاء الجدد الذين انضموا لعضويتها خلال العام 2022 بلغ 1286 عضوا من رجال وسيدات الأعمال, فيما أصدرت 1262 شهادة منشأ للصادرات اليمنية للخارج.

وبحسب إحصائية صادرة عن قطاع خدمات الأعمال بالغرفة فقد بلغ عدد من جددوا اشتراكاتهم بعضوية الغرفة 3997 عضوا.

وقال الأستاذ خالد علي العلفي رئيس قطاع خدمات الأعمال أن المصادقات على الوثائق الصادرة من الأعضاء ارتفعت في عام 2022م بنسبة 31% عن العام 2021م, حيث أن معظم تلك المصادقات شملت المصادقة على ضمانات التوظيف وكفالات المالية، والضمانات التجارية وضمانات القروض والإيجارات, الأمر الذي يشير إلى تحسن فرص العمل بأمانة العاصمة صنعاء وارتفاع مستوى التشغيل الذي يقوده القطاع الخاص.

ولفت إلى أن الصادرات اليمنية التي حصلت على شهادة منشأ من الغرفة بلغت 1262 شهادة بتراجع مقداره 94 شهادة عن العام 2021م الأمر الذي يكشف عن الصعوبات المتزايدة التي تعيق الصادرات اليمنية للمنتجات المجلية بسبب الظروف الصعبة التي يعيشها المصدرون اليمنيون وأوضاع الاقتصاد الوطني نتيجة الحرب والحصار الاقتصادي الخارجي على بلادنا.

، ومن ناحية أخرى أصدرت الغرفة 160 مذكرة تعريفية لرجال الأعمال للتعريف بأعضائها أمام الجهات المختصة محليا وخارجيا.

عدد الأعضاء الجدد	شهادات المنشأ الصادرة	عدد من جددوا اشتراكاتهم	عدد المذكرات التعريفية الصادرة من الغرفة
1286	1262	3997	160

خبير تطوير الأعمال الدكتور أحمد مبارك بشير: قدرة القطاع الخاص على التكيف مبهرة

كتب / أحمد الطيار

أكد الاستشاري الإداري والخبير في تطوير الأعمال الدكتور أحمد مبارك بشير أن قدرة القطاع الخاص اليمني على التكيف كانت أعلى بكثير في اليمن مقارنة بدول أخرى مرت بتجربة مماثلة، إذ تمكن القطاع الخاص من التعامل مع الموقف، وهذا برز بشكل كبير في أنه أكبر الموظفين للعمالة في اليمن، في كل مستوياته، من الأصغر إلى الصغير فالمتوسط والكبير.

وأشار إلى أن القطاع الخاص قاد قاطرة التنمية في أحلك الظروف، سواء في الصحة، التعليم ،الكهرباء، والمياه، في معظم محافظات الجمهورية.

وأشار في تصريح خص به «النشرة الاقتصادية «إلى أن القطاع الخاص اليمني مر بظروف صعبة نتيجة الحرب والصراع منذ العام 2015م نجم عنها توقف أنشطة وارتفاع التكاليف والحصار وصعوبة الوصول على الأسواق.

وقال إن «الصدمة الأولى» التي تعرض لها اليمن وتتمثل في الحرب الخارجية عليه عام 2015م أحدثت انهيارا في كافة القطاعات، ومنها القطاع الخاص، الذي دمرت أو أغلقت منشآت عدة، وفقدت العديد من الوظائف، إلا أن قدرة القطاع الخاص على التكيف كانت أعلى بكثير في اليمن مقارنة بدول أخرى مرت بتجربة مماثلة؛ إذ تمكن القطاع الخاص من التعامل مع الموقف, وهذا برز بشكل كبير في أنه أكبر الموظفين للعمالة في اليمن في كل مستوياته، من الأصغر إلى الصغير فالمتوسط والكبير؛ فأغلب الخدمات تقدم من خلال القطاع الخاص ، الصحة ، التعليم ، الكهرباء ، وحتى المياه في عدد من المناطق هو المبادر الأول في العمل الإنساني من اللحظة الأولى وحتى قبل بدء أنشطة منظمات الإغاثة، وإذا احتسبنا التكاليف العالية، التي تعانيها سلسلة التوريد في اليمن ، وتقاس بأسعار المنتجات المقدمة والخدمات؛ فما زالت في مستوى أقل من المتوقع « نعم الأسعار مرتفعة جدا « على المواطنين ، إلا أن مقياسنا هنا هو بمقارنة الدول المشابهة؛ فمعدل التضخم لم يزد عن 60% في مقابل دول لم يصل مستوى الحصار إلى ما وصل إليه اليمن، وكانت معدلات التضخم تزيد عن 253%؛ فحيادية القطاع الخاص، وإصراره على العمل في اليمن مع الجميع، من أجل مصلحة كل المواطنين؛ أسهم فعليا في دعم توفر الخدمات.

لافتاً إلى أنه لا يمكن تجاهل هنا دور المنظمات، و حتى دور الأطراف الأخرى، إلا أن السؤال هنا مرتبط بالقطاع الخاص، واذا سألتني، هل يمكن للقطاع الخاص الصمود مع تزايد الحصار والضغط ؟ يمكنني الإجابة بنعم، لكن ليس وحده بدون تعاون الجميع، فالجميع فعليا، المنظمات والسلطات، والأفراد متعاونون، وهذا التعاون هو الذي يسهم في القدرة على الصمود، فعندما تعطلت الكثير من المصانع، اضطر القطاع الخاص لدعم استمراريته إلى نقل عملياته الإنتاجية إلى دول أخرى ، وبدلا من إنتاج المنتج محليا أصبح المنتج المحلي «اسما» مستوردا من دول أخرى؛ لغياب التعاون ، حيث كان بتوفر التعاون في المحافظات المستقرة والقريبة من المنافذ البرية، أن يتم البدء بتفعيل المدن الصناعية فيها ، وبتوفير كل التسهيلات؛ لتكون محركا للصناعة المحلية من الداخل، إلا أن هذا لم يتم لأسباب كثيرة منها سياسية، وانهيار موارد سلطات المحافظات، التي بدأت تبحث عن وسيلة للإيرادات السريعة دون انتظار لنتائج الاستثمار، والخوض في هذا الأمر معقد ، إلا أنه ورغم هذا لم يتوقف القطاع الخاص عن السعي في إجراء حوارات ومناقشات مع جميع الأطراف، لوضع آلية عمل مشتركة وفاعلة، والعمل على إزالة الكثير من التحديات.

د. أحمد مبارك بشير

قدرة القطاع الخاص على التكيف كانت أعلى بكثير في اليمن مقارنة بدول أخرى مرت بتجربة مماثلة؛ إذ تمكن القطاع الخاص من التعامل مع الموقف, وهذا برز بشكل كبير في أنه أكبر الموظفين للعمالة في اليمن في كل مستوياته،

انعقاد اللقاء الأول بين قيادة الغرفة ورؤساء القطاعات والشُعَب

الإدارة الإعلامية / خاص

رأس الاستاذ محمد محمد صلاح نائب رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء اجتماع قيادة الغرفة الأول للعام 2023م مع رؤساء القطاعات والشعب واللجان التابعة للغرفة والذي تم فيه مناقشة سبل تعزيز دورها في خدمة الأعضاء من القطاعات التجارية والصناعية والخدمة وخطتها للعام 2023م.

وتم في الاجتماع -الذي حضره الدكتور محمد عبد الله الأنسي والأستاذ أنور جار الله عضوا مجلس الإدارة والأستاذ عادل محمد الخولاني القائم بأعمال المدير العام- مناقشة تقرير النشاطات للعام الماضي 2022م، والخطط والمهام الجديدة للعام الحالي حيث تم إقرار قيام القطاعات والشعب بإعداد خططها للعام 2023م وفق أحدث الممارسات التي تنسجم مع الخطة الاستراتيجية للغرفة للأعوام 2033-2023م بحيث تعزز من مستوى كل قطاع أو شعبة على حدة، وبحيث تبرز تعاون الجميع وتبادل الخبرات بين القطاعات، وأيضا تفعيل القطاعات نفسها عن طريق إقامة اللقاءات الدورية مع رفع تقارير بما يجب العمل عليه معا ويتطلب التعاون تبادل الخبرات من كل القطاعات ورئاسة الغرفة في حلحلة كل القضايا الخاصة بالقطاع التجاري والصناعي والخدمي.

كما تم في الاجتماع إقرار مهام وجداول الاجتماعات الدورية لرؤساء الشعب والقطاعات والتي ستكرس لتعزيز دورها في خدمة واستدامة أنشطة أعضائها ومتابعة المستجدات والعمل وفق رؤية موحدة في خدمة القطاعات التجارية والإنتاجية والخدمية للاقتصاد الوطني ..

من جانبه ثمن الأستاذ محمد محمد صلاح نائب رئيس مجلس الإدارة النتائج المثمرة التي خرج بها الاجتماع وأكد على تكاتف الجهود لتحقيق مصالح القطاع الخاص وتعزيز أنشطته وتقديم الرعاية له والعمل بروح الفريق الواحد لإيجاد الحلول لكافة القضايا مع كل الجهات ذات العلاقة بما يسهل ويخدم القطاع التجاري بمجالاته المختلفة.

الغرفة تكرم شركتي جلب للتجارة العامة والاستيراد المحدودة وجلب إخوان للتجارة والاستثمار (أحمد يحيى عبد جلب وإخوانه)

الإدارة الإعلامية / خاص

كرمت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء في تاريخين منفصلين خلال شهري فبراير ومارس 2023م كل من شركة جلب للتجارة العامة والاستيراد المحدودة وشركة جلب إخوان للتجارة والاستثمار (أحمد يحيى عبد جلب وإخوانه) تقديراً وامتناناً وعرفاناً بجهودهما في دعم أنشطة الغرفة والتفاعل معها في توجهها الاستراتيجي لخدمة القطاع الخاص والاقتصاد الوطني.

وخلال التكريم قام الأستاذ عادل محمد الخولاني القائم بأعمال المدير العام للغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء بتسليم درع وشهادة الغرفة لكل من الأستاذ مالك قاسم يحيى عبده جلب عضو مجلس الإدارة -مدير فرع صنعاء لشركة جلب للتجارة العامة والاستيراد المحدودة، والأستاذ أحمد يحيى عبده جلب رئيس مجلس الإدارة تسلمه بالنيابة عنه مدير المبيعات بالشركة الأستاذ صدام أحمد يحيى جلب، ناقلا لهما تحيات الأستاذ حسن محمد الكبوس رئيس مجلس إدارة الغرفة ونائبيه وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركتين وتمنياتهم لهما ولأنشطتهما بمزيد من التقدم والنجاح لخدمة الاقتصاد الوطني في بلادنا.

وأكد الأستاذ الخولاني بأن الغرفة تعمل وفق توجه استراتيجي يقوم على بناء شراكات حقيقية مع أصحاب المصالح من شركات القطاع الخاص والشركاء الداخليين والخارجيين، وأن هذا التوجه نابع من خطتها الاستراتيجية للأعوام 2033-2023م وستعمل أيضا على بناء شراكات واسعة محلياً ودولياً لتطوير مجتمع الأعمال من خلال تقديم خدمات وحلول وفق أحدث التكنولوجيا الرقمية لتحقيق التنمية المستدامة.

الأستاذ أنور جار الله عضو مجلس الإدارة:

نتطلع من الحكومة خلق الشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص

في الوقت الذي يعرف الجميع أن الصعوبات الاقتصادية التي مرت بها بلادنا نتيجة الحرب والحصار الاقتصادي سببت تدهورا لأنشطة القطاع الخاص وأدت لتعرضها لخسائر فادحة كان على رأسها فقدان جزء كبير جداً من رأسماله الوطني؛ يلقي الأستاذ أنور عبد الله جار الله عضو مجلس إدارة الغرفة الضوء على المستقبل متحدثا عن أهمية العمل لمرحلة إعادة الإعمار وإعادة السلام للبلاد حيث يرى أن القطاع الخاص سيلعب دورا كبيرا.
داعيا حكومة الإنقاذ في صنعاء الالتفات إلى دور القطاع الخاص وتذليل الصعوبات تجاهه وبل لتحسين التعامل وخلق الشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص لتسخيرها للسلام الشامل والتجهيز لإعادة الإعمار في البلاد عند توقف الحرب والحصار على بلادنا.

حوار/ أحمد حسن الطيار

*** مر القطاع الخاص بتجربة صعبة خلال الفترة الماضية تمثلت في الحرب والحصار الاقتصادي والعديد من الصعوبات محليا وخارجيا ما تقييمكم لهذه الفترة؟**

أولا الفترة الماضية كانت صعبة جدا على القطاع الخاص والتي بسببها حصل انكماش في معظم الشركات لمحاولة الحفاظ على رأس المال العامل قدر المستطاع ناهيك عن تعثر نسبة تعتبر كبيرة وتوقفها بالإضافة إلى هجرة بعضها، وطبعا لا ننكر أن الأزمات المتكررة وتوقف بعض المصانع بل وتوقف استيراد بعض المنتجات قد سنحت لرؤوس أموال جديدة للدخول للأسواق والتي لا تبقي ولا تذر لمنافسة المتبقين في السوق اليمني بشتى الطرق الشريفة وغيرها.
نعم أصبحت المنافسة شديدة في ظل ارتفاع التكاليف وقطع الطرق وانحسار فرص الاستمرار في ظل السوق المتقلب ولقد ساهمت الحكومات المتعددة في الشمال والجنوب على زيادة الصعوبات على القطاع الخاص بل كل الأطراف استخدمت الجانب الاقتصادي لتحقيق أهدافها والتي أثقلت كاهل المواطن بالأعباء وكثرة الرسوم وارتفاعها الجنوني وبطرق غير شرعية والهدف هو زيادة الإيرادات لدعم الجبهات المتعددة وغيرها من الضروريات لاستمرار شكل الدولة.
وعموما نقول إن الحصار المفروض من قبل دول التحالف ساهم بشكل كبير في مضاعفة معاناة القطاع الخاص ولا زال، وفي الأخير زادت التكاليف على المنتجات وتدهورت القوة الشرائية في الأسواق وتراجعت معدلات المبيعات عند الجميع واستمرت سلسة الإمدادات في التدهور مما تسبب في انخفاض ملحوظ في عدد الحاويات المستوردة في السنة الماضية .

*** كيف يمكن للقطاع الخاص الاستفادة من التجربة التي مر بها في تطوير بناه وهياكله؟**

نجت بعض شركات وأنشطة القطاع الخاص وخاصة المنظم منه والذي يملك رأس مال قويا بفعل تغيير استراتيجياته وبفضل التغييرات المستمرة في سلاسل الإمدادات التي ساهمت وبشكل كبير في تعزيز قدرته على الاستمرارية في ظل هذه الظروف الصعبة والتي استمرت لأكثر من ثمان سنوات، بل نلاحظ تحسنا طفيفا في سبيل حوكمة بعض الشركات العائلية بنسبة غير مرضية أمام النسبة العظمى من الشركات العائلية وهذا غير كافٍ ويحتاج من الاتحادات المختلفة والغرف التجارية التوعية والتدريب المستمر لتحسين مستوى الإدارات المختلفة بل وتبدأ الغرف التجارية الصناعية واتحادها بتحسين أدائها لتقوم بمناصرة القطاع الخاص والحفاظ على حقوقه المشروعة وخدمة القطاعات المختلفة بمختلف الخدمات في سبيل استقرار القطاع الخاص وثباته وتحسين أدائه بل والتوسع والتطور بمختلف أشكاله.

*** غرفة أمانة العاصمة هي الأكبر في اليمن تنظيما وخبرة، ما الدور الممكن أن تلعبه في الفترة القادمة في مرحلة السلام وإعادة الإعمار؟**

غرفة أمانة العاصمة بالذات كان لها الأسبقية في إعادة هيكلتها وتجهيز خطط استراتيجية جيدة وتحسن أدائها بشكل ملفت والفضل بعد الله لمجلس إدارتها وإدارتها التنفيذية وموظفيها الذين يدركون خطورة عدم التنظيم والارتجالية وسنسمع في القريب العاجل مزيد من التطورات والتسهيلات والأتمتة والتعامل مع الغرفة عن بعد بأكفأ الطرق المتاحة.
في ما يخص إعادة الإعمار وإعادة السلام للبلاد يلعب القطاع الخاص دورا كبيرا في الدول المختلفة في تغيير سياسات البلد وتوجيهها إلى خدمة الاقتصاد الوطني والناتج الكلي للبلد ونتمنى من حكومة الإنقاذ في صنعاء الالتفات إلى هذا الدور وتذليل الصعوبات تجاهه وبل لتحسين التعامل وخلق الشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص لتسخيرها للسلام الشامل والتجهيز لإعادة الإعمار في البلاد عند توقف الحرب والحصار على بلادنا.

> **القطاع الخاص يشتكي من رسوم وإتاوات مرتفعة غير قانونية انعكست سلبا على معيشة المواطن**

> **توقف بعض المصانع واستيراد بعض المنتجات سنحت لرؤوس أموال جديدة للدخول للأسواق بدون منافسة شريفة**

*** هل يمكن التعويل على الشركاء الدوليين في دعم أنشطة القطاع الخاص اليمني وما الذي يمكنهم القيام به من خلال الغرفة التجارية؟**

التعويل على المنظمات الدولية ليس الأساس في ظل عدم تجهيز الغرف التجارية وحوكمتها وتعزيز قدرتها على حل مشاكل القطاع الخاص وتجهيز الدراسات اللازمة لتحسين بيئة الاستثمار في البلاد وتكون الدراسات والبرامج المجهزة تدعم دعما مباشر لتحسين رأس مال القطاع الخاص وليس التركيز على التدريب ثم التدريب دون فائدة وبدون متابعة.

*** المشاريع الناشئة وريادة الأعمال أين يجب أن تكون في التنظيم الإداري للغرف؟ وما الخطوات الصحيحة لتفعيلها وتوسيعها؟**

بالنسبة لريادة الأعمال هي واحده من الطرق المطلوب دعمها بكل الطرق ويجب على القطاعات المختلفة تشجيعها بل وردفها برأس المال لتبرز بصوره أكفأ وليتطور عملها وتتوسع، وبالنسبة لغرفة أمانة العاصمة صنعاء فقد أنشأت إدارة تختص برواد الأعمال ويجب أن تدعم الغرفة استمرارية ودعم أعمالها

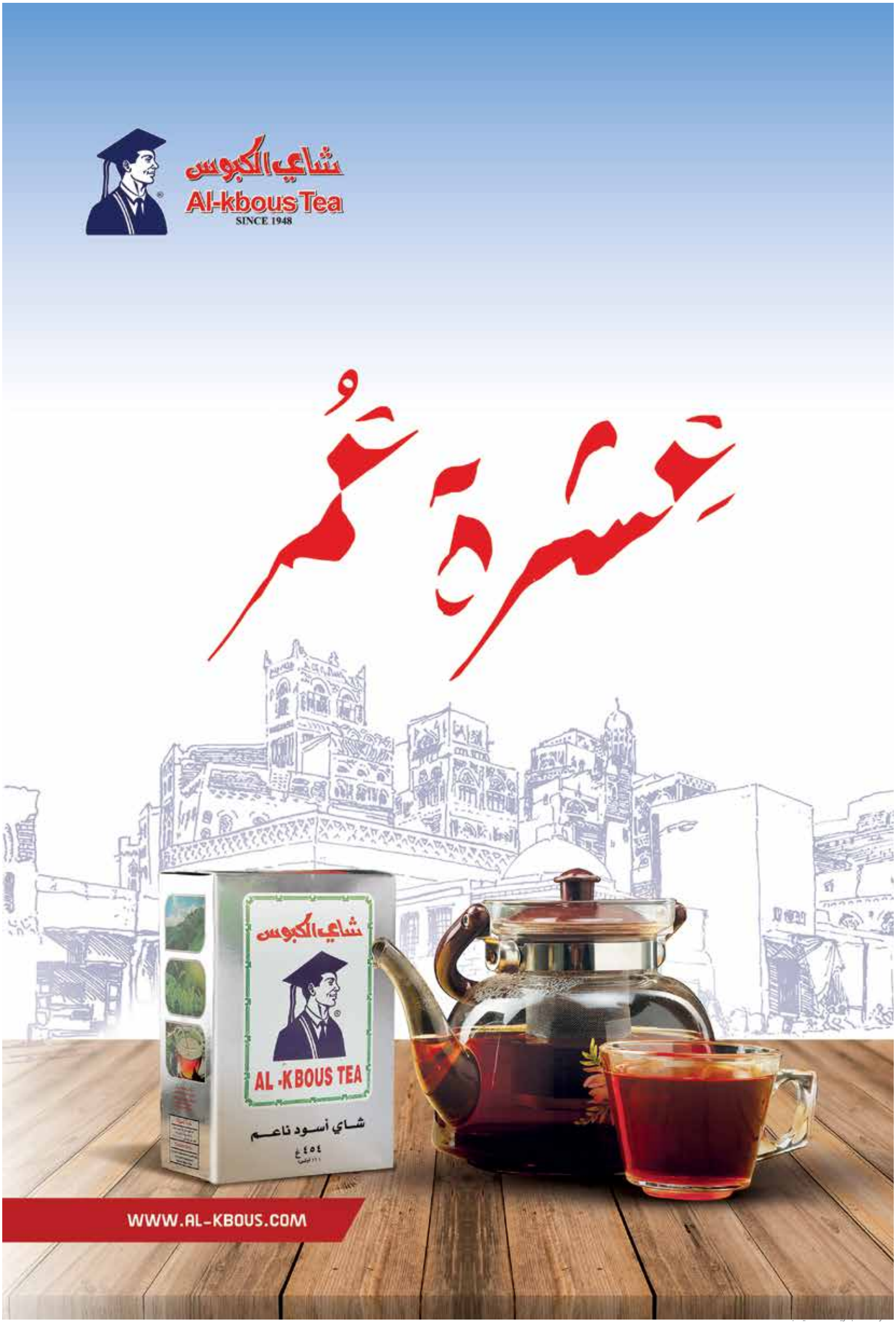
شاي الكبوس
Al-kbous Tea
SINCE 1948
عشرة تُمر
AL-KBOUS TEA
شاي أسود ناعم
٤٥٤ غ
WWW.AL-KBOUS.COM

لنعزز مسؤوليتنا الاجتماعية

أ/حسن محمد الكبوس*

ندعو القطاع الخاص للمساهمة والتفاعل مع هذه النشاطات الإنسانية والتبرع لتعزيزها وتنميتها بشكل مستمر .

تقوم الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة- صنعاء بدور فاعل في مجال المسؤولية الاجتماعية عبر حشدها للقطاع الخاص للمساهمة في الأنشطة الخيرية والمجتمعية ذات الصلة بالنفع لمختلف فئات المجتمع اليمني.

مؤخرا شاركنا في عدة لقاءات تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وفيها أكدنا رؤيتنا كشريك تنموي في الأعمال الخيرية والمسؤولية الاجتماعية لصالح الإنسان اليمني المحتاج.

حقيقة نحن في القطاع الخاص ننظر لمختلف النشاطات الخيرية التنموية التي تُنفذ من قِبل مؤسسات ومنظمات تعنى بالعمل الإنساني بثقة، ونحرص دوما على مساندتها ودعمها من كافة الجوانب. وحريٌّ بنا الالتفات لإسهامات القطاع الخاص في هذا المجال إذ نجد أنه اللاعب الرئيس في الدعم والمساندة، فبفضل نشاطاته وعبر الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء وخلال السنوات الأولى من الحرب على بلادنا تم إنشاء مؤسسات تعنى بالأعمال الإنسانية كبنك الطعام اليمني وبنك الدواء اليمني والمؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان ومؤسسة السجين الوطنية، وهناك خطط لإنشاء بنك الكساء أيضا.
عملت تلك المؤسسات كأذرع للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص وبرزت بنشاطات جنبا إلى جنب مع نظيراتها في الأعمال الخيرية والإنسانية بكل شفافية.

وعموماً نفتخر اليوم أيضا بالإنجازات التي تحققها المؤسسات الخيرية الاجتماعية اليمنية والمنظمات والمؤسسات الخيرية في شهر رمضان المبارك وهي جزء من نشاطات واسعة تحظى بدعمنا ومساندتنا في القطاع الخاص.
نحن في القطاع الخاص نقوم بنشاطات اقتصادية يرتكز عليها الاقتصاد الوطني وإلى جانب الأعمال التجارية والصناعية والخدمية هناك أيضا النشاط الإنساني الأكبر والذي تمثل في تحمل رفد السوق بالإمدادات اللازمة من مختلف السلع الغذائية والاستهلاكية والدوائية وهو نشاط وجهد لا يمكن تقديره بثمن.

إننا ندعو القطاع الخاص للمساهمة والتفاعل مع هذه النشاطات الإنسانية والتبرع لتعزيزها وتنميتها بشكل مستمر .

كما لايفوتنا الحرص على تأكيد أهمية التعاون والشراكة بين كافة المؤسسات الخيرية في القطاع الخاص والغرفة وأذرعها للمسؤولية الاجتماعية وعلى رأس ذلك بنك الطعام وبنك الدواء ومؤسسة السجين والمؤسسة الوطنية لمكافحة السرطان.

كما ندعو لتعزيز قوة ومتانة تعاوننا في المجال الإنساني لنصل لفئات جديدة في الأمانة والمحافظات المحددة.

*** رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة-صنعاء**

نائب وزير الصناعة والتجارة : 75 مليار دولار خسائر القطاع الخاص الأولية نتيجة الحرب والحصار الاقتصادي على بلادنا

الإدارة الإعلامية /سبأ

اعلن الأستاذ أحمد محمد الشوتري نائب وزير الصناعة والتجارة أن القطاع الخاص تكبد خسائر فادحة تقدر بأكثر من ٧٥ مليار دولار كتقديرات أولية نتيجة الحرب والحصار الاقتصادي على بلادنا منذ 8 سنوات، وأشار الأستاذ الشوتري في مؤتمر صحافي أول إبريل 2023م إلى تعرض أكثر من ١٢ الف منشأة تجارية للقصف وتقدر الخسائر الأولية فيها أكثر ١٢ مليار دولار، كما أن التحالف قصف أكثر من 700 سوق شعبي ومركزي على مستوى محافظات الجمهورية وتقدر الخسائر الأولية فيها أكثر من مليار و٤٠٠ مليون دولار.

ولفت الشوتري إلى أن الحركة التجارية تضررت خلال العام الأول للعدوان بنسبة 40% وأن الخسائر الأولية التي لحقت بالتجارة الخارجية لقرابة الثمان سنوات قدرت بأكثر من ٧١ مليار دولار.

وقال إن أكثر من (96) منشأة صناعية كبيرة تابعة للقطاعين العام والخاص تعرضت للتدمير الكامل وقُدرت حجم الأضرار المادية المباشرة وغير المباشرة على الأنشطة الاقتصادية للقطاعين الخاص والعام خلال السنوات الثمان من الحرب والحصار الاقتصادي على بلادنا بأكثر من ٧ مليارات و٣٥٠ مليون و٣٢٨ ألف و٩٢٥ دولار حسب تقديرات النتائج الأولية.
مضيفا أن أكثر من (460) منشآه صغيرة ومتوسطة تضررت فيما توقف نشاط أكثر من (44) ألف معمل إنتاجي وعدد كبير من المنشآت المتوسطة والصغيرة والأصغر نتيجة ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج وأسعار المشتقات النفطية وتوقف حركة تصدير المنتجات المحلية.

هديتك

من أنكور Anchor™ منذ 1886

مجاناً

+

اشتري علبة حليب ٢,٥كجم

وإحصل على 4 مكرونة

هومي ٤٠٠جم مجاناً

في شهر الخير

من أبقار تتغذى على العشب

جودة تغذّي قدراتكم.

اختر جودة حليب الأبقار التي تتغذّى على العشب

سام للطباعة - ت: ٧٧٨٠٤٠٠٥-٧٧٦٥١٧٨١

natco Consumables
Head office Sana'a - Sixty Street(Southern)
Tel: 01 - 447344/3/2 - Customer Service : 153
Fax: 01 - 444729/30
P.O. Box: 1187
Email: consumables@natco-con.com

ناتكو الاستهلاكية
المركز الرئيسي صنعاء - شارع الستين الجنوبي
تلفون : 01 - 447344/3/2 - خدمة العملاء : 153
فاكس : 01 - 444729/30
ص . ب : 1187
إيميل : consumables@natco-con.com

ميناء الحديدة

فرح عارم يجتاح القطاع الخاص اليمني بالعودة الجزئية للشحن لميناء الحديدة والتي بدأت بشائرها مع نهاية شهر فبراير بوصول عدة سفن شحن للحاويات وتفريغ سفن تحمل حديدا وأخشاب ومنتجات أخرى في سابقة لأول مرة منذ عام 2018م, وهو ما يعد بشارة خير بعودة شريان الحياة للتجارة الخارجية اليمنية لقرب الميناء من المراكز السكانية ولانخفاض تكاليف النقل إليه ومنه.

الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء وعلى لسان رئيس مجلس إدارتها الأستاذ حسن محمد الكبوس باركت للقطاع الخاص هذه الخطوة, داعيا الخطوط الملاحية الدولية للشحن لموانئ الحديدة باعتبار الميناء يخدم أكثر من 30 مليون إنسان.

القطاع الخاص بدوره استبشر خيرا وبدت الفرحة على وجوه رجاله بعد مشقة سنوات من الشحن من عدة منافذ بحرية وبرية بعيدة ومرتفعة التكاليف وأجور نقل مرتفعة جدا مما جعلهم في غاية السرور من هذه الخطوة المباركة.

خلفية تاريخية

تم إغلاق ميناء الحديدة أمام الحاويات التجارية عنوة منذ نهاية العام 2017م, ومع بداية العام 2018م أمر التحالف خطوط الشحن التجاري البحري بالتوجه نحو الموانئ الجنوبية والمنافذ الجمركية البرية الأخرى الأمر الذي نشأت عنه مشكلة النقل من عدن(ميناء المعلا – المنطقة الحرة- ميناء البريقة عدن) وحتى المحافظات الشمالية بشكل مثير للجدل.

فقد أصبحت أجور النقل للبضائع التجارية من ميناء عدن إلى العاصمة صنعاء ضمن أعلى نسبة نقل في العالم إذ تفوق أجور نقل حاوية تجارية 40 قدما

الأجور المدفوعة عليها من الصين بضعفين, فيما شهدت أجور النقل بشكل عام للعاصمة صنعاء ارتفاعا بنسبة 1100% خلال الفترة 2019-2017م وهو في الأول والأخير يضاف لفاتورة المشتري للبضائع من المستهلك النهائي.

دور

في 19 فبراير 2018م قدمت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة مناشدة للأمم المتحدة بشأن رفع الجور الذي يعانيه القطاع الخاص جراء الإتاوات والتقطعات للقوافل التجارية في الطرق الرابطة بين المنافذ الجمركية المفتوحة من عدن والمناطق الجنوبية إلى العاصمة صنعاء وبقية المحافظات الشمالية. فخلال لقاء الغرفة بالسيد

شريان الحياة يعود .

فاختانج سافانديز نائب المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي undp طالب رجال الأعمال بالتدخل والمساعدة في الضغط على مختلف الأطراف لفتح ميناء الحديدة وإعادة الحركة التجارية إليه ليسهم في التخفيف عن معاناة الناس وتدفق الإمدادات للسوق المحلية.

نظرة

في صنعاء تختلف النظرة لمواضيع الإتاوات والرسوم على النقل من عدن لصنعاء حيث يدرك التجار أن الموضوع سياسي بامتياز ويأتي في خضم الحرب والصراع بين الفرقاء، فالتحالف يجبر السفن التجارية على عدم الشحن لميناء الحديدة مهما تكن الظروف ، ورغم وجود آلية لتفتيش البضائع المتجهة لميناء الحديدة شكلتها الأمم المتحدة تعرف باسم بعثة الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن unvim (أنشئت بموجب طلب الحكومة اليمنية المقدم في 6 أغسطس 2015م وطبقا لقرار مجلس الأمن رقم 2216(2015 وموافقة الأمين العام للأمم المتحدة برسالة إلى الحكومة اليمنية بتاريخ 11 أغسطس 2015م) فإن التحالف أجبر شركات وخطوط الملاحة بعدم الشحن لميناء الحديدة وفرض عليها عنوة التحويل لميناء عدن أو أي ميناء أخر في الساحل الجنوبي.

مباركة

الأستاذ قيس عبدالقوي الكميم رئيس قطاع مواد البناء والسراميك بالغرفة التجارية يؤكد أن هذه الخطوة مفتاح خير للقطاع الخاص بعد عدة أعوام من التعسفات والمشقات والصعوبات التي واجهت المستوردين من المنافذ الجمركية الأخرى، ويضيف «نأمل أن تمكن هذه الخطوة القطاع الخاص من تجاوز كثير من الصعوبات التي واجهها في المنافذ الجمركية وأدت لتحمل تكاليف إضافية على السلع كالجمارك والضرائب المزدوجة والإتاوات والغرامات وأيضا تكلفة النقل عالية الأسعار والمخاطر المرافقة للشاحنات والمركبات على الطرق غير المناسبة للنقل التجاري على امتداد أكثر من 1000 كيلو متر.

الأستاذ محمد السلامي نائب رئيس قطاع المواد الغذائية بالغرفة يؤكد أن قرار حكومة عدن رفع سعر الدولار الجمركي من 500 إلى 750 ريالا كان القشة التي قصمت ظهر البعير فهذا

> ابتهاج لدى القطاع الخاص وتطلع لتعزيز الإمدادات للسوق

القرار جعل إمكانية التجارة الداخلية على المحك وباتت القدرة على تحمل تكلفة السلع من قبل المستهلكين غير مواتية مما حدا بالتجار للاستغاثة بالحكومة في صنعاء لدفعها لاتخاذ قرارات شجاعة بفرض الشحن للحديدة، ويضيف هذا قرار شجاع أيده القطاع الخاص وتحمل عواقب اتخاذه لمصلحة الوطن والاقتصاد الوطني.

معاناة

عبد العزيز العواضي : ما بين يناير 2023م وبداية شهر مارس 2023م تعرض التجار المستوردون للكثير من الصعوبات جراء قيام حكومة عدن برفع سعر الدولار الجمركي من 500 إلى 750 ريالا الأمر الذي جعل حكومة صنعاء ترفض السماح بدخول البضائع القادمة من منافذ الجنوب البحرية والبرية واحتجزت بضائعهم في منافذ الرقابة مما أدى لتكدسها بشكل كبير، وفي حين قررت الحكومة عدم السماح بدخول البضائع أو الإفراج عنها إلا بموجب تعهدات بالشحن عبر ميناء الحديدة كانت الصعوبات تتفاقم لدى التجار ويوما بعد آخر أصبحت المنافذ الرقابية مزدحمة بالشاحنات والمركبات المحملة بالبضائع وهنا كان الانفراج بالشحن لميناء الحديدة.

وفقا لتقديرات القطاع الخاص تعرضت الآلاف من القاطرات والشاحنات المحملة بالبضائع والقادمة من ميناء عدن والمنافذ البرية الشرقية للحجز في جمارك الرقابة التابعة لحكومة الإنقاذ الوطني منذ نهاية شهر يناير 2023م عقب قيام حكومة المرتزقة في عدن برفع سعر الدولار الجمركي من 500 إلى 750 ريالا والتي رفضناها جميعا في حينه.

دعوة للتخفيف

يعتقد القطاع الخاص أن تلك الإجراءات من قبل الجمارك ووزارة النقل والتجارة والصناعة أضرت بالاقتصاد الوطني من عدة نواح, أولها: وصل عدد الشاحنات والحاويات المحتجزة لعدد كبير جدا ولمدة تصل لشهرين كاملين وهذا أثر على وضع المخزون السلعي للسوق خصوصا السلع المطلوبة في شهر رمضان المبارك، كما أن هناك العديد من المصانع الوطنية التي توقفت نتيجة توقف تسويق منتجاتها في السوق والمحتجزة في جمارك الرقابة وهذه تشغل الآلاف من العمالة والتي بدورها تعيل الآلاف من الأسر، فيما تشير التقديرات الاقتصادية إلى أن القطاع الخاص قد بلغت خسائره أكثر من 30 مليار ريال نتيجة هذا الموضوع وهو رقم كبير يؤثر على الاقتصاد الوطني وهو يندرج تحت بند تحطيم أنفسنا بأنفسنا ، أو كما يقال نؤكل سواعدنا بأيدينا.

الشركات ترحب

أبلغت شركات الملاحة الدولية أنها تعتزم الشحن للحديدة وأبلغت التجار عبر الاتحاد العام للغرف التجارية اليمنية بذلك في رسالة تعميم، بدورنا قمنا في الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء بالتعميم يوم الأربعاء 22 فبراير 2023م.

انفراجة

مع بزوغ الأول من مارس أصبح الحلم حقيقة حيث دخلت 8 سفن محملة الأخشاب والحديد والبعض الحاويات وزيت الطعام وهي بضائع لم تدخل الميناء منذ 2018م وتبين أن السفن الواصلة إلى ميناء الحديدة لم تتعرض لأي احتجاز من قبل دول التحالف في مؤشر على بدء الانفراجة من الحصار المفروض على الميناء منذ خمس سنوات.

القطاع الخاص مصدر تماسك اليمن اقتصادياً

أ/محمد محمد صلاح*

تأتيني بين الحين والآخر أسئلة من العديد من الصحافيين محليا ودوليا وكذا باحثين في المجالين الاقتصادي والمالي حول ما الذي جعل اليمن متماسكا خلال فترة الحرب الخارجية عليه فكنت دائما ما أشير إلى أن سبب ذلك يعود للقطاع الخاص.

هنا نورد بعضا من فيض أنشطة القطاع الخاص والتي أسهمت فعلا في تماسك القوة الاقتصادية للبلد, وفي اعتقادنا كانت هي القوة السحرية التي منعت الانزلاق نحو الهاوية دون شك.

نقول أنه وبطبيعة الحال فالقطاع الخاص هو من قاد تماسك الجبهة الاقتصادية لأن شركاته تمكنت من إنقاذ الوضع الكارثي الذي سببه الحرب والحصار الاقتصادي، فشركات القطاع الخاص سهلت الواردات والنقل والإمداد والتحويل النقدي ومنعت انزلاق البلاد إلى المجاعة الجماعية.

وبعيدا عن مدح القطاع الخاص من داخله هاهي التقارير الدولية تؤكد أن «القطاع الخاص اليمني هو الذي أنقذ الوضع من تدهور أسوأ بما لا يقاس, فقد منع أصحاب الأعمال اليمنيين – عبر تسهيل كل شيء من الواردات إلى النقل والإمداد والتحويل النقدي – انزلاق البلاد إلى المجاعة الجماعية».

هذا الكلام لا نقوله مجازفة بل جاء ضمن تقارير الأمم المتحدة والتي أكدت أن الحرب والصراع بين الأطراف المتصارعة تتسبب في حدوث أكبر حالة طوارئ إنسانية في العالم منذ مارس 2015م, مشيرة إلى أن هذه الحرب تعد الأكبر في تاريخ الدول الفقيرة حيث سبب التحالف المكون من 15 دولة في تحويل حوالي 22.2 مليون يمني إلى جوعى يتكففون العالم لحمايتهم أو لحصولهم على مساعدة إنسانية في اليوم الواحد.

التقارير الدولية وعلى مدى السبعة الأعوام الماضية من الحرب على اليمنيين لم تغفل كيف أن الحرب كانت حربا اقتصادية شنت على بلادهم جعلت منهم 11.3 مليون في حاجة ماسّة, فيما هناك 17.8 مليون يمني يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد ومن خطر المجاعة المحدق.

حين تقول الأرقام وتكشف تلك المآسي فإنها تغفل الحديث عن أسطورة الصمود التي يطبقها اليمنيون, لكن هناك من كشفها وهو يقول بالكلمة الأكبر إنه القطاع الخاص اليمني قصة صمود وقوة أبقت اليمنيين بعيدين عن الهلاك الذي رسمه لهم الأعداء.

دعونا نكرر بوضوح إن الأزمة الإنسانية في اليمن هائلة ومعقدة، وهي تشمل مجموعة واسعة من العوامل المترابطة والمتداخلة, ومع ذلك فالأكثر وضوحا أنه رغم التوسع الكبير لعمليات الجهات الفاعلة الدولية في المجال الإنساني لمعالجة هذه الأزمة منذ عام 2015، إلا أن القطاع الخاص اليمني هو الذي أنقذ الوضع من تدهور أسوأ بما لا يقاس, فقد منع أصحاب الأعمال اليمنيون – عبر تسهيل كل شيء من الواردات إلى النقل والإمداد والتحويل النقدي – انزلاق البلاد إلى المجاعة الجماعية, وقد قدمت شركات القطاع الخاص على نحو مماثل إجراءات إغاثية عوضت عن انهيار الدولة، والذي عجله تبخر الإيرادات الحكومية وتعليق معظم نفقات التشغيل في القطاع العام، مثل رواتب معظم موظفي الخدمة المدنية في اليمن والبالغ عددهم 1.2 مليون شخص.

وعموما يمكننا التأكيد أن أنشطة القطاع الخاص في المجال التجاري والصناعي والخدمي كانت هي الفيصل, فمن حيث الواردات قام القطاع الخاص بتلبية ما يصل إلى 90 % من احتياجات سكانه الغذائية وشكل الاستيراد التجاري 96.5 % من أكثر من 1.3 مليون طن متري من الأغذية التي تدخل البلاد سنويا في حين شكلت الجهات الفاعلة الإنسانية نسبة 3.5 % المتبقية, وفي ما يتعلق بالوقود فكله وصل إلى اليمن بفضل القطاع الخاص.

إذا ما علينا سوى الاعتراف بفضل القطاع الخاص وتكريمه ومنحه التكريم الذي يستحقه ولهذا وجب على الحكومة مبادلة هذه الأنشطة والمواقف بالتقدير والاحترام من خلال منحه التسهيلات التي تمكنه من النمو وخلق فرص العمل للشباب والاستثمار لتعزيز النشاط الاقتصادي.

إننا نقول أن تهيئة البيئة المناسبة للقطاع الخاص في المرحلة الحالية هي التحدي الأبرز فمن خلال تهيئة سبل انطلاق القطاع الخاص والاستثمارات وجذبها سيكون اليمن أكثر تطورا ويستطيع التغلب على مصاعب الحرب وكوارثه وخسائره.

نرجو أن تتفهم كل الجهات المسؤولة؛ المسؤولية الوطنية التي قام بها القطاع الخاص وتبادله المشاعر وتعمل على نموه واستدامة أنشطته, فقد اثبت لنا أن القطاع الخاص هو جبهة صمود اليمن ومصدر قوته ولهذا عليهم تقوية هذه الجبهة وإزالة كافة المعوقات أمام أنشطة القطاع الخاص وتذليل الصعوبات أمامه، ونحن في الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء مستعدون للجلوس مع الحكومة لتعزيز الشراكة وإزالة المعوقات وتطلعنا لأن يكون ذلك قريبا جدا فالمرحلة القادمة هي مرحلة مهمة لإعادة الإعمار والسلام.

* نائب رئيس الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء

هناء السماوي – مؤسس ومدير عام شركة تيا للاستشارات التنموية والإدارية:

أغلب الصفقات والمعاملات التجارية في بيئة الأعمال اليمنية ذكورية وتتم في مقايل القات

وضعت سيدات الأعمال اليمنية بصمات مشرقة في تخصصات علمية بحتة واستشارية وحققت نجاحات متميزة، من هؤلاء الأستاذة هناء السماوي -مؤسس ومدير عام شركة تيا للاستشارات التنموية والإدارية, حيث تشير في حوار مع» النشرة الاقتصادية» إلى أن العمل في مجال الاستشارات والدراسات هو مجال جديد على المرأة اليمنية نوعا ما, بالذات أن المجتمع اليمني غالبا ما يحصر سيدة الأعمال في أدوار نمطية ومعتادة مثل المنتجات الطبيعية والبخور والخياط والعيادات الطبية، ولكن بعض المجالات مثل الإدارة والهندسة والبحوث والدراسات تكون غالبا حصراً على الرجال.

هناء السماوي أنشأت شركة متخصصة بمجال الاستشارات والدراسات والبحوث في عام 2018 وأصبح المشروع رسمياً في مطلع عام 2019 عندما قامت بتأسيس شركة تيا للاستشارات التنموية والإدارية وهي شركة متخصصة بتقديم الخدمات الاستشارية والدراسات والبحوث والتقييم.

لقاء /منيرة أحمد

*** حدثينا أولا عن بداياتك كسيدة أعمال؟**

بدأت مشواري في مجال الأعمال عام 2018 ومنذ مطلع العام 2019م تم تسجيل النشاط رسميا وتم استكمال الإجراءات الرسمية لشركة تيا للاستشارات التنموية والإدارية ونحن نمضي قدما في نشاطنا بشكل مميز.

*** ما هي النشاطات التي تقومين بها كسيدة أعمال؟**

من أهم المشاريع التي نقدمها هي خدمة الدراسات الاجتماعية والإنسانية، ودراسة تقييم الاحتياجات كذلك التطوير المؤسسي وإعداد اللوائح والسياسات والنماذج المؤسسية بالإضافة إلى عمل التقييم المؤسسي وتقييم الأداء والأثر الوظيفي.

*** هل مجال الدراسات والاستشارات مناسب لسيدات الأعمال في اليمن؟**

واجهت العديد من التحديد كان أبرزها أن العمل في مجال الاستشارات والدراسات هو مجال جديد على المرأة اليمنية نوعا ما بالذات أن المجتمع اليمني غالبا ما يحصر سيدة الأعمال في ادوار نمطية ومعتادة مثل المنتجات الطبيعية والبخور والخياط والعيادات الطبية، ولكن بعض المجالات مثل الإدارة والهندسة والبحوث والدراسات تكون غالبا حصراً على الرجال، أضف إلى ذلك التحديات الاقتصادية والأمنية والحصار وتقلبات سعر الصرف وغيرها الكثير من الصعوبات، ولكن الإيمان بالهدف يساعد على تجاوز كل التحديات.

*** كيف تقيمين بيئة الأعمال في اليمن خصوصا لسيدات الأعمال؟**

يمكن تحليل بيئة الأعمال في اليمن من زاويتين فمن جهة تعتبر بيئة خصبة ونابضة بالحياة ومنفتحة على العديد من الأفكار والفرص ومن ناحية أخرى تتضمن العديد من التحديات والعراقيل والصعوبات، وتواجه سيدات الأعمال مجموعة واسعة من الصعوبات التي تشكل عائقاً لتحقيق نجاح واستمرارية مشروعاتهن أبرزها العوائق الاقتصادية والأمنية التي يعاني منها المجتمع اليمني ككل، والتحديات النفسية، بسبب النظرة المجتمعية القاصرة لأهمية دور المرأة العاملة في المجال التجاري وريادة الأعمال، ونقص التمويلات ورأس المال وعدم توفر السيولة الكافية لتطوير واستدامة المشروع، والهيمنة والسيطرة الذكورية وبالذات أن أغلب الصفقات والمعاملات التجارية تتم في "مقايل القات"، وصعوبة الموازنة بين العمل والحياة الأسرية كأم وزوجة عليها مسئوليات وواجبات نحو عائلتها، وضعف تشجيع ودعم المرأة في مشروعها من قبل مجتمعها المحيط وأحيانا العائلة .

إذا كانت هناك صعوبات كبيرة فهل توجد في بيئة الأعمال فرص؟ كما توجد العديد من التحديات والصعوبات فهناك أيضاً الكثير من الفرص أمام سيدات الأعمال فهناك حاليا توجه كبير من قبل الجهات الحكومية والمنظمات الدولية لدعم وتشجيع المشاريع التي تملكها النساء, كما أن المجال مفتوح للمنافسة في العديد من المجالات أهمها من وجهة نظري هي المشاريع ذات العلاقة بالرقمنة والتجارة الالكترونية وتقنية المعلومات.

وأرى أن الأنشطة والمشاريع الخاصة بسيدات الأعمال ذات أهمية عالية سواء لسيدة الأعمال نفسها أو لمجتمعها المحيط, وأعتبرها أساسًا مهمًا جدًا للاقتصاد الوطني، وأصبح الدور الذي تلعبه سيدات الاعمال في الاقتصاد الوطني كل يوم أكثر أهمية بالذات في ظل الحروب والحصار والوضع المعيشي للأسرة، كما تمتلك سيدات الأعمال الوعي والمهارات اللازمة لإنشاء وتطوير المشاريع والأعمال الخاصة بهن بكفاءة، وتعتبر سيدات الأعمال من أقوى الركائز لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

*** برأيك ما الدور الذي يجب أن تلعبه الغرفة التجارية الصناعية لدعم سيدات الأعمال؟**

أعتقد أن دور الغرفة التجارية والجهات الأخرى ذات العلاقة هو توسيع النطاق التجاري والاستثماري وتشجيع سيدات الأعمال للدخول في سوق الأعمال والتجارة, كذلك العمل على توفير التدريب والتأهيل الكافي لتعريفهن بحقوقهن وواجباتهن كمنتجات وتاجرات، أيضا توفير الاستشارات التجارية والاستثمارية والقانونية وغيرها ودعم سيدات الأعمال للاستمرار في تطوير مشاريعهن التجارية من خلال إقامة اللقاءات والفعاليات التي تجمع بين سيدات الأعمال وبين التجار والمستثمرين لتبادل الخبرات والتجارب.

> **المجتمع اليمني لا يشجع سيدات الأعمال ويحصرها دوما في ادوار نمطية**

الغرفة تطلع متدربات مشروع التمكين الاقتصادي على تجارب سيدات الأعمال

الإدارة الإعلامية/خاص

استضافت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء يوم الأربعاء 22/ 3/ 2023م اللقاء التعليمي للمتدربات في مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة في اليمن مع سيدات الأعمال عضوات الغرفة وباركت قصص النجاح التي تم استعراضها في اللقاء وأشادت بها.

وخلال اللقاء أكد الأستاذ حسن محمد الكبوس رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء أن الغرفة ستقدم الدعم الكامل لجميع مشاريع سيدات الأعمال والرياديات والمرأة المنتجة سواء من المنازل او في مشاريعهن الصغيرة، مشيدا بقصص نجاح المتدربات وجهودهن للتغلب على الصعوبات والعراقيل التي واجهتن.

مشيدا بمشروع التمكين الاقتصادي للمرأة والشراكة مع المؤسسات المحلية الناشطة في مجال التمكين الاقتصادي ومؤكدا حرص الغرفة

على تعزيز تعاونها مع تلك المنظمات وحرصها على تذليل الصعوبات أمام أي مشروع من مشاريع سيدات الأعمال وانشطتهن.

من جانبه أشاد الأستاذ عادل محمد الخولاني القائم بأعمال المدير العام للغرفة بالمشاريع التي قدمتها المتدربات وعرضهن لقصص النجاح معتبرا انهن سيحظين بدعم الغرفة من خلال الأنشطة والمشاريع التي تعتزم تنفيذها إدارة سيدات الأعمال ضمن استراتيجية الغرفة للأعوام -2023

2033م.

وكانت الأستاذة فاطمة على الصلوي مدير إدارة سيدات الأعمال بالغرفة قد رحبت بالمشاركات في اللقاء مشيرة إلى أن الغرفة تفتخر بقصص نجاح المرأة في المجال الاقتصادي سواء كرياديات أو صاحبات مشاريع ناشئة أو سيدات أعمال، فهذه الغرفة التجارية هي بيت التجار جميعا ونقصد بالتجار كل رجل وامرأة يمارس نشاطا منظما من أنشطة الاقتصاد الوطني.

مستعرضة نشاطات إدارة سيدات الأعمال وبرامجها لتقديم المساندة وخدمة مصالح سيدات الأعمال على مدار العام إضافة لاستهدف النساء العاملات من المنازل والآتي يعملن في منتجات يدوية اقتصادية تخدم التنمية الاقتصادية في بلادنا.

وقد تم استعراض قصص نحاج للمتدربات حيث عرضن مشاريعهن وكيفية تغلبن على الصعوبات والمعوقات بطرق مبتكرة ومن خلال أدوات علمية مناسبة.

يذكر أن مشروع التمكين الاقتصادي ينفذ من قبل الوكالة الألمانية للتعاون الفني GIZ بالشراكة مع مؤسسة تمدين شباب

الغرفة تشارك في إعداد الاستراتيجية الوطنية لتنمية المشاريع الصغيرة وتدشين منتدى ريادة الأعمال

الإدارة الإعلامية / خاص

حفل شهر فبراير 2023م بالعديد من النشاطات للغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء في مجال ريادة الأعمال حيث شاركت الغرفة ممثلة بمركز ريادة الأعمال في حدثين مهمين يتعلقان بريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والأصغر، ففي يوم الاثنين 6 فبراير شاركت في ورشة العمل الخاصة بمشروع إعداد الاستراتيجية الوطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والأصغر والتي نظمتها الهيئة العامة لتنمية المشاريع الصغيرة والأصغر على مدى ثلاثة أيام، فيما شاركت يوم الأربعاء 8 فبراير في تدشين منتدى ريادة الأعمال والذي نظمته كلية المال والأعمال بجامعة الرشيد الذكية بالعاصمة صنعاء.

ففي فعالية ورشة العمل الخاصة بمشروع إعداد الاستراتيجية الوطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والأصغر قدمت الغرفة وعبر ممثلها المدير التنفيذي لمركز ريادة الأعمال والمنشآت الناشئة الأستاذ تميم فارس السقاف ملاحظات ورؤية الغرفة نحو كيفية وسبل النهوض بالمشاريع الصغيرة والأصغر ورؤية القطاع الخاص في تطويرها لتكون قاطرة التنمية، كما شاركت في فعالية الحلقات المتخصصة لوثائق الإعداد للاستراتيجية والتي ستكون بأحدث الممارسات في مجال التخطيط.

أما في الفعالية الثانية الخاصة بتدشين منتدى ريادة الأعمال والتي أقيمت بجامعة الرشيد الذكية وحضرها مجموعة من رجال وسيدات الأعمال وأصحاب مشاريع ريادية فقد ألقى الأستاذ تميم فارس السقاف المدير التنفيذي لمركز ريادة الأعمال والمنشآت الناشئة بالغرفة كلمة الأستاذ حسن محمد الكبوس رئيس مجلس إدارة الغرفة أكد فيها دعم الغرفة لتدشين منتدى ريادة الأعمال في الجامعة، وعبر عن حرص الغرفة لتعزيز دور مشاريع ريادة الأعمال كونها قاطرة التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني، متمنياً من خلال هذا المنتدى أن يتم تطوير مسار ريادة الأعمال وتوحيد مظلتها بشراكة تعاونية لا تستثني أحدا وعلى رأسها الشراكة مع الغرفة التجارية ممثلة القطاع الخاص والحكومة ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة.

إن ايماننا بأن الاستثمار هو اللبنة الأولى للتنمية في أي مجتمع، جعلنا نسعى لدعم المشاريع الصغيرة وأصحابها ليصبحوا رواد الغد.

د.محمد عبد الله الأنسي
عضو مجلس الإدارة

الغرفة تشارك في افتتاح المعرض التشكيلي الأول للفنان عارف قاضي بجامعة الجيل الجديد

صنعاء ـ سبأ

شارك الأستاذ حسن محمد الكبوس رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء والدكتور محمد عبد الله الانسي عضو مجلس الإدارة يوم 19/2/2023م في افتتاح المعرض التشكيلي الأول للفنان عارف قاضي الذي نظمته واحتضنته جامعة الجيل الجديد بالعاصمة صنعاء، ويضم 22 لوحة تناولت مدينة صنعاء القديمة وعددا من المناظر الطبيعية ومشاهد تراثية للأزياء ومناظر من الوجوه اليمنية والمعمار التقليدي.

وخلال الافتتاح أشاد الأستاذ عبد الله الكبسي وزير الثقافة بالمعرض ونوه بدور الجامعات والمؤسسات ورجال المال والأعمال في دعم واحتضان المبدعين وتبني إقامة مثل هذه الفعاليات الثقافية.

مديرة البحوث والتطوير بالغرفة تحصل على درجة الماجستير في إدارة الاعمال

الادارة الإعلامية / خاص

هنئت قيادة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء وإدارتها التنفيذية الأستاذة أمل عبد القوي الشميري مدير إدارة البحوث والتطوير بالغرفة على حصوله على درجة الماجستير في إدارة الأعمال اليوم الأربعاء 22/3/2023م من الاكاديمية اليمنية للدراسات صنعاء عن رسالتها الموسومة بدور الحوكمة في تحسين الأداء المؤسسي -دراسة ميدانية على الغرف التجارية الصناعية في الجمهورية اليمنية.

جاء ذلك خلال حضور المناقشة العلنية للرسالة من قبل الأستاذ عادل محمد الخولاني القائم بأعمال المدير العام ومدراء الإدارات ورؤساء الاقسام بالغرفة.

وقد تكونت لجنة المناقشة من كل من الأستاذ الدكتور أحمد محمد الشامي أستاذ الإدارة العامة المشارك بالأكاديمية اليمنية للدراسات العليا رئيسا ومناقشا والأستاذ الدكتور مراد محمد النشمي أستاذ إدارة الاعمال المشارك بجامعة العلوم والتكنولوجيا مناقشا خارجيا والأستاذ الدكتور نبيل محمد العلفي أستاذ إدارة الاعمال المشارك بالأكاديمية حيث هدفت إلى معرفة مبادئ الحوكمة،

ودورها في تحسين الأداء المؤسسي ومستواه في الغرف التجارية الصناعية في الجمهورية اليمنية.

وكشفت الدراسة عن وجود دور للحوكمة بأبعادها (الشفافية والإفصاح – المشاركة – المساءلة – الكفاءة والفاعلية) في تحسين الأداء المؤسسي، وأن مستوى الأداء المؤسسي في الغرف التجارية محل الدراسة كان مرتفعاً بجميع أبعاده، وقد جاءت أبعاد الأداء المؤسسي بالترتيب (الموازنات التخطيطية، الاستخدام الأمثل للموارد، تحسين مصادر الدخل، جودة القوائم المالية).

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الاهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة بكافة مجالاتها، لأنها منهجية ملائمة للتعامل مع البيئة التنافسية تضمن سلامة سير الأعمال وتزيد من فرص التميز في الأداء.

كما حثت على ضرورة الاهتمام بالاستخدام الأمثل للموارد، وتعزيز تناسب حجم الإنفاق مع حجم الأنشطة والمشاريع المنفذة، وتعزيز استخدام الموازنات التخطيطية في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، لما يحققه ذلك من زيادة كفاءة توزيع الموارد في تحقيق أهدافها.

أخلاقيات للتعامل التجاري

أ. عادل محمد الخولاني*

إن أخلاقيات العمل ذات مردود استثماري ناجح للتاجر على المدى البعيد إن نظرنا اليها من باب الربح والخسارة وإن لم تكن هامة ونافعة على المدى القريب فهي تعطي درجة من الثقة والأمان والصدق بين التاجر وبيئته الداخلية والخارجية، حيث يعمل التاجر على تحصيل كمال وشرف ومكانة مهنة التجارة من خلال التزامه وتعهده باحترام المبادئ والقيم التالية:

أولا : مبادئ وأخلاقيات ذاتية

التعامل في الطيبات، فالتاجرُ يُحل الحلال ويحرم الحرام، ويقف حيث أوقفه الله ورسوله.

معرفة مايحتاج التاجر من أحكام التجارة خوفا من الوقوع في الحرام.

الصدق والأمانة، فالتجار الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء.

السماحة في البيع والشراء، فالتراث الإسلامي يقول (رحم الله رجلا سمحا إذا باع واشترى وإذا اقتضى) (ومن انظر معسرا أو وضع عنه أظله الله في ظله).

عدم الاستخفاف بقليل الرزق فمن استقل قليل الرزق حرم كثيره.

اجتناب الأيمان الفاجرة، فاليمين الفاجرة منفقة للسلعة ممحقة للكسب.

ثانيا /مبادئ وأخلاقيات تجاه المجتمع

أداء الزكاة، فما ضاع مال في بر أو بحر إلاّ بسبب منع الزكاة (وما منع قومة زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء) ،والزكاة تطهر الأموال مما شابها من المشتبهات ،وتطهر النفوس مما قد يخامرها من أدواء الشح والأنانية.

عدم الإضرار، فلا يتلاعب التاجر الصدوق بالأسعار ارتفاع أو انخفاضا ليلحق الضرر بالأخرين، ولا يغالي في الأرباح مستغلا حاجة الآخرين وتفرده بالمنتج.

النصح للناس بتبيان العيب وأن كان بسيطا وتجنب الغش والخداع والكذب بأي نوع ومع أية جهة.

الالتزام بالحفاظ على أسعار مقولة وأرباح معقولة تضمن مصالح الأخرين في العمل التجاري.

عدم بيع البضائع المهربة أو المزورة.

ثالثا : مبادئ وأخلاقيات تجاه العاملين

أداء الحقوق سواء أكانت أجوراً للعاملين أو ديونا للأخرين ،فالأجير ينبغي أن (يعطى أجره قبل أن يجف عرقه)،و(مطل الغني ظلم)

الحفاظ على أمان وصحة العاملين.

عدم تشغيل الأطفال باعتباره استغلالا لهم وعائقا عن التعليم الإلزامي وتعريضهم للخطر.

رابعا : مبادئ وأخلاقيات عامة

التعاون مع الغير في تطوير قطاع الأعمال والنهوض به.

تجنب الربا وماكان ذريعة إليه من العقود الفاسدة، فالربا من السبع الموبقات وهو بئس المكسب والمنقلب.

> **السماحة في البيع والشراء، فالتراث الإسلامي يقول (رحم الله رجلا سمحا إذا باع واشترى وإذا اقتضى) (ومن انظر معسرا أو وضع عنه أظله الله في ظله).**

*** القائم بأعمال مدير عام الغرفة**

التنويع الاقتصادي

يمكن أن يشار فيه إلى تنويع الناتج المحلي الإجمالي أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة أو تنويع السوق الخارجية.

يؤدي التنويع إلى تقليل تقلبات النمو ويساهم في خلق فرص عمل وكذلك التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والمالية والقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية بشكل أفضل وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات ودعم القطاع الخاص وجعل دوره أكبر في العملية الاقتصادية.

د. محمد القطيبي*

لكن تواجه عملية تنويع الاقتصاد اليمني قيودا كثيرة وفي مقدمتها غياب المؤسسات الفعالة والحاكمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى نوعية السياسات المالية والنقدية والتجارية التي تساهم في تعطيل التنويع ويرافقها ضعف البنية التحتية.

إلا أن أهم قيد يعطل عملية التنويع هو عدم توافر رأس المال البشري المطلوب للتنويع الاقتصادي من حيث الكم والنوع.

*** أستاذ الاقتصاد بجامعة عمران**

التنمية الاقتصادية والجودة

أسماء المهلا *

إن المجالات التي تشملها التنمية متعددة منها التنمية الصناعية والتنمية الزراعية وتنمية الموارد الطبيعية وتنمية الصناعات الخدمية (والتي تدخل منها تنمية البنى التحتية) وتنمية الموارد البشرية... إلخ. ومما لا شك فيه أن التنمية الشاملة والمتطورة في أي بلد هي إحدى الدعائم الأساسية للقوة الاقتصادية في كل بلد.

وما ينطبق على علاقة التنمية الصناعية بالجودة ينسحب بدون أي تعديل يذكر على بقية المجالات.

إن الصناعة القوية والمتطورة في أي بلد من العالم تعتمد على تطوير الأنشطة المتعلقة بالمقايسة والمعايرة والمواصفات والاختبارات والتحاليل والجودة من جهة، وإلى تطبيق أنظمة إدارة الجودة الحديثة، المعمول بها اليوم في العالم من جهة أخرى.

فالتطور الصناعي، يتطلب في الوقت الحاضر الاهتمام بكافة الدعائم التي ترتكز عليها الجودة، وهي الآتية:

- المواصفات.
- المترولوجيا (المقايسة القانونية والصناعية ومعايرة أجهزة القياس والاختبار والتحليل).
- أنظمة إدارة الجودة.
- المطابقة (شهادة المطابقة للمنتج أو لنظام إدارة الجودة).
- الاعتماد (الاعتراف المتبادل بأنظمة إدارة الجودة بين المنشآت أو المخابر).

إن الاهتمام بهذه الأنشطة مجتمعة، من شأنه أن يرفع الاستطاعة التكنولوجية، ويحسن الإنتاجية ويعزز القدرة على المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية ويرفع مستوى الحياة للناس.

> **التطور الصناعي، يتطلب في الوقت الحاضر الاهتمام بكافة الدعائم التي ترتكز عليها الجودة،**

*** رئيس قسم الجودة بالغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء**

العمل التجاري بين العشوائية والمؤسسية

إن العمل التجاري الوطني بشتى أنواعه (تجاري ، صناعي ، خدمي) بحاجة ماسة إلى إعادة ترتيب وتنظيم وهيكلة بشكل مؤسسي رشيق ومرن (نموذج العيادة بدلا من نموذج المستشفى) بما يتلاءم مع ظروف السوق ومقتضيات الحال وتغيير مفهوم (أنا الرابح الوحيد) في السوق واعتماد مبدأ (المنفعة المشتركة) بحيث تسود عقلية (يربح الجميع) ويستفيد الكل.

فيصل السنباني *

ومن أجل الوصول إلى تأسيس مشروع تجاري خاص خالٍ من الضعف والعشوائية وبذور الفشل الأولية ويحقق التوقعات المرجوة منه ..هل سألت نفسك هذا السؤال المصيري لماذا أريد أن أنشئ مشروعي الخاص؟

إذا كانت الإجابة من أجل الحصول على المال؛ فأنت حكمت على نفسك بالفشل والخروج من السوق سريعا، لأن المشاريع والأعمال التجارية تؤسس من أجل تحقيق منفعة مجتمعية وقيمة مضافة للفئة المستهدفة وتأثير مستدام يساهم في تحسن جودة حياة الناس .. ومن ثم يأتي المال كنتيجة.

* مستشار أعمال تجارية وتطوير المشاريع

الجيل الجديد
ALJEEL ALJADEED

ريادة مستمرة.. آفاق جديدة

ALJEELALJADEED

النشرة الاقتصادية

شهرية - تصدر عن الإدارة الإعلامية بالغرفة

فبراير - مارس - 2023

الإشراف العام
أ/ عادل محمد الخولاني
القائم بأعمال المدير العام

مـدير التحرير
أحمد الطيار

الأخراج الفني
نشوان البروي